

العراق: معضلة نظام لا أزمة زعامات

الخبير
al-akbar

رئيس التحرير
المدير المسؤول:
ابراهيم المصن

نائب رئيس التحرير:
بيار ابي صعب

مديرا التحرير:
إيلي شلهوب
وفيف، قانصوه

مجلس التحرير:
محمد زبيب
حسن عليف
إيلي حنا
اهل الاندي
شريك كريم

صادرة عن شركة
اخبار بيروت

المكاتب بيروت
فردان شامر دونان
سنتر كونكورد
الطابق السادس
تلفاكس:
01759500
01759597
ص.ب. 5963/113

الإعلانات
الوكيل الصحفي
شركة بروموفيكس
01/788200

التوزيع
شركة الواك
01/666314_15
03 / 828381

الموقع الإلكتروني
WWW.WWWW.WWWW

صفحات التواصل



/WWW.WWWW.WWWW



@WWW.WWWW.WWWW



/WWW.WWWW.WWWW-
WWW

بالأقلية في المنطقة الغربية أو الجنوبية، وصولاً إلى التهديد الصريح برفع السلاح واجتياح بغداد، كما قيل علناً في مناسبات عديدة.

وحتى داخل الطرف المهيمن على الحكم، أي «التحالف الوطني»، فقد رفعت بعض أطرافه مطالبها وشروطها بوجه العبادي في محاولة لرفع ما تعتبره حيفاً الحقه بها إفراط المالكي وتشدده وفرديته. لم يكن بوسع العبادي الاستمرار على نهج المالكي، بعد أن وصل إلى ذروة الحكم في انقلاب أبيض دعمته وخطت له وقادته هذه الأطراف التي تجمعت في ما كان يعرف بتحالف «أربيل/ النجف»، فهذا النهج كرس الفساد ونشره وعمقه من جهة، ولم يحل أزمة الحكم عبر التراضي وتقاسم الغنائم وتقبل اللحي. لقد أمست إمكانية دوام تقاسم كعكة السلطة ومغانم العوائد النفطية بين الأطراف المتخاصمة بالطريقة القديمة مستحيلة تماماً. وزاد من تلك الاستحالة الانخفاض الحاد والسريع في أسعار النفط والذي يقترب من خصم ثلث تلك العائدات. ولهذا بدأ العبادي وحلفاؤه باعتماد سياسية تبريد الجبهات الداخلية عبر تقديم التنازلات التي امتنع سلفه المالكي عن تقديمها، ومنها ما تعلق بقضايا الخلاف الشامل وليس النفطية كما يحب البعض أن يسميه مع الإقليم الكردي. كانت صفقة «عبد المهدي/ برزاني» ذروة سياسة التفريط التي انتهجها العبادي وكابنته الحكومية، إذ حُذفت بموجبها الديون المتراكمة على الإقليم بسبب «إضرابه» عن تصدير الحصة المقررة من نفط المستخرج من مناطقه لعامي 2012 و2013 وشهرين من عام 2014، وتبلغ مليارات عدة من الدولارات. لا بل إن أربيل هي التي أعلنت بعد الاتفاقية الأخيرة أن بغداد مدينة لها بـ16 ترليون دينار جراء وقف حكومة المالكي لصرف بعض مستحققاتها من الموازنة! ومجرد أن وقع الاتفاق الأخير صرف قسط أول من تلك المستحققات بلغ نصف مليار من الدولارات حُولت من قبل وزير المال الاتحادي «عن الكردستاني» بعد ساعات

علاء اللامي*

بتضح يوماً بعد آخر أن المراهنين على تغيير الرجل الأول، بل وحتى أغلب رجال الخط الأول، في نظام الحكم، وإجراء سلسلة من الإجراءات ذات المنحى الإصلاحية سيحل مشاكل العراق وينقله من حال الفوضى العارمة والشاملة والتفكك الاجتماعي والاقتصادي التي يعيشها إلى حال مختلفة من الاستقرار والنمو. غير أن تغييرات فورية كهذه، ومثالها ما تم بعد وصول العبادي وداعميه إلى مركز القرار الأول في الدولة، لم تأت بالحل المرجو، إنما زادت الطين بلة. هذا الواقع المتردي أكد بوضوح أن ما يعانيه العراق دولة ومجتمعاً هو معضلة نظام حكم لا مشكلة قيادات وزعماء تنحل بتغييرهم والإتيان بغيرهم!

إن رئيس مجلس الوزراء العراقي حيدر العبادي، في نهجه الحالي في الحكم، وعلى رغم قصر مدة حكمه التي أكملت المئة الأولى من أيامها، والذي بلغ ذروته في الاتفاقية النفطية بين المركز والإقليم الكردي والتي عرضناها في مقالة سابقة نشرتها «الأخبار» (العدد 2467/11 كانون الأول 2014)، لم يكن مختبراً تاماً، ونحن لا نغفیه من المسؤولية هنا، بل نحاول أن نصف المشهد كما هو: فقد تسلّم الرجل دفة السلطة التنفيذية في ظرف خاص جداً، بلغ فيه النظام الذي دأبوا على تسميته «العملية السياسية» نهايته، وأصبح من المستحيل إصلاحه من داخله أو تعويمه لفترة إضافية، وقد أصبحت هذه المهمة أقرب إلى المحال مهما ضخوا من عائدات نفطية وامتيازات وغنائم جديدة لمصلحة الفرقاء من زاعمي تمثيل الطوائف والإثنيات. السبب وراء ذلك هو أن هذه التجربة الحكومية أفرزت تقاطعات وانقطاعات ومقاطعات بين أطرافها المشاركة فيها، فأمسى لكل طرف قائمته الطويلة من المطالب والشروط والتي دونها التهديد بالانفصال التام «كالتهديد بإجراء الاستفتاء على استقلال الإقليم الكردي» أو الانفصال الجزئي ضمن ما بات يعرف

الاستثناء السوري

عبدالمعین زريق*

«لم يتبق أمامنا خيار آخر، إما أن يقتلونا أو نقتلهم، بأرواحنا أو أرواحهم، لم يتركوا لنا مجالاً لتصرف آخر»، هذا ما قالته الأسطر القليلة التي وصفت طريقة التحول في أحداث الثمانينيات بين الإخوان المسلمين والدولة السورية في كتاب باتريك سيل عن حياة الرئيس حافظ الأسد بعنوان «الأسد، الصراع من أجل الشرق الأوسط». جاءت الخلاصة المؤلمة السابقة التي توصل إليها المنتسبون لحزب البعث الحاكم في سوريا وقتذاك في عراكمه العنيف مع موجات التكفير والاعتصام التي خضع لها كثير من الحزبيين في مواجهة كسر العظم وإسقاط الحكم في سوريا.

عندما توصل طرفا الصراع إلى تلك الخلاصة، أخذت المعركة صفة كسر العظم والقتال من دون رحمة ومن دون أي محرمات أو خطوط حمراء، استخدمت فيها الاغتيالات والتفجيرات التي طاولت شخصيات الدولة الكبار، ولم تستثن الرئيس السوري السابق ذاته.

إن مطالعة القسم المعنون بالعدو الداخلي في الكتاب المذكور، يكاد يكون وصفاً دقيقاً للاستراتيجية التي انتهجها وينتهجها المنتسبون للإسلام السياسي في إسقاط الدولة السورية اليوم في تجربة معادة ومجترة، وإن بطروف ملائمة أشد قسوة، القراءة في تلك الصفحات المطوية تثير ضوئاً ساطعاً على التراخيديا الراهنة بشخصها وأدواتها المتحركة أمام أستان

المسرح أو خلفه، نسل واحداً من الأنساب القديمة وتدفع مكرور للرواية ذاتها. اختتمت تلك المرحلة بانفجار كبير بالسيارات المفخخة عُرف بانفجار الأزيكية الشهير، وبعد مدة قصيرة أعلن انتصار الدولة السورية، واعتبار جماعة الإخوان المسلمين في سورية حزباً محظوراً، وسُنّ قانون بالحكم بالإعدام لكل من يتبث انتماءً له.

كثرت التحنات والتحليلات السياسية الموضفة للصراع الجاري في سوريا لإسقاط السلطة والحكم في سياق ما سمي ثورات «الربيع العربي»، وإن اختلف في سلمية الثورة السورية عند بدايتها، وراح المعارضون يدعون السلمية والثورة لأجل مطالب شعبية في إسقاط الدكتاتورية والاستبداد والعمل على تحقيق الديمقراطية والعدالة والكرامة الاجتماعية، لكن أطراف الدولة السورية بسلطتها الحاكمة مع قطاع واسع من الشعب السوري يستشهدون بأعداد الرتباء والعسكريين والأمنيين الذين سقطوا ضحايا في الأشهر الأولى، ويكاد يكون عددهم مساوياً للمدنيين أو قد يزيد، سقطوا في التظاهرات السلمية للثورة السلمية في درعا وحمص وعلى الطرق الواسلة بين المدن السورية.

وقد استدل بعضهم إلى أن المخطط المعد لسورية كان الحرب والصدام المسلح منذ البداية، فتورطت المعارضة أو استخدم الطرف الثالث «المنس» لإشغال الساحات وسفك الدماء بحسب الخطوات الخفية المجدولة بين السطور في كتاب جين

فقط على التوقيع، على أن يليها صرف قسط ثانٍ بمبلغ نصف مليار دولار آخر خلال أيام. كذلك دُفعت رواتب ومستحقات البيشمركة (وهي مليشيات مدنية كردية مسلحة تأسست منذ الستينيات من القرن الماضي وخاضت حروباً عدة ضد الحكومة المركزية) كما جرى تحريك ملف كركوك والمادة 140 من الدستور التي تتعلق بما يسمه هذا الدستور «المناطق المتنازع عليها». واعترفت بغداد ضمناً بأن كركوك باتت تحت سيطرة البيشمركة الكردية، وأن تصدير النفط منها سيكون بالاتفاق مع حكومة الإقليم وعبر أنابيبها التصديرية الخاصة والمتجهة إلى سواحل تركيا على

البحر المتوسط إضافة إلى بنود أخرى لا تقل أهمية وخطورة وإجحافاً بالدولة العراقية أو ما تبقى منها.

لم يكن تفريط العبادي وتحالفه الوطني حكراً على هذه الاتفاقية «الصفقة» بل ترادف مع سلسلة من الإجراءات والقرارات والصفقات تتعلق بعناوين وميادين أخرى من أخطرها:

- الموافقة على عودة الآلاف من العسكريين الأميركيين، ومنحهم حصانة قضائية تجعلهم فوق القانون العراقي. وهذا أمر نفته حكومة العبادي نغياً عجيباً: فقد نفت وجود قوات أميركية أولاً، ثم اعترفت بوجود مدربين عسكريين أميركيين ثانياً،



السياسيون العراقيون يرون أن كلمة «مليشيات» الأجنبية شتيمة، ربما لأن معظمهم أتوا من مجموعات من مليشيات (أ ف ب)

شارب في إسقاط النظم الديكتاتورية عبر الثورات الملوثة.

كان تغيير العلم السوري مؤشراً على مخطط فرز الساحات بين الطرفين، وعلى الحرب المزمع إشغالها في سوريا. لم تُغير الأعلام والرايات إلا في ساحات ليبيا وسوريا وهما وحدهما من اجتاحتها جنون الحروب والقتال.

نحج مشروع «الناتو» في ليبيا وأسقط حكم الزعيم القذافي، فشحج ذلك القائمين على ما دعي «بالثورة السورية» بالانخراط التام عبر نسخ المشروع بحذائره ولصقه في سوريا، فاجتاحت العصابات المسلحة والمليشيات التي بدأت تتسمى بالقباب الإسلامية، فتشكلت الكتل والألوية والقبائل والجبهات، وصنع على عجل «مجلس وطني» في اسطنبول مماثل لليبي الذي أشرف على التعاون مع «الناتو» وتوابعه وأذنيه في المنطقة.

لبست الثورة لبوس الحرب وكشفت عن ساقها وفخذيها وظهرت كل عوراتها، وصارت خلية لكل الغرياء وأصحاب الأوهام والأحلام والمغامرات.

فُتحت المواجهات على كل الساحات، وضخّ الإعلام النفطي بروباغندا مضللة شكّلت رواية مفبركة صعبة الاختراق، تمت بها شيطنة الدولة السورية بكل مؤسساتها وبشكل خاص الجيش والمؤسسات العسكرية والأمنية (من هو العبقري الأملعي الذي يثور شاهراً سلاحه أو مبرراً استخدامه ضد الجيوش الوطنية الجامعة، ويضمن بقاء الأوطان سليمة موحدة إن

تفتت فيها الجيوش أو حُلّت، وهل نحن بحاجة إلى أدلة على ذلك؟ ولماذا تخوض اليوم كل الجيوش العربية المعتبرة بكل تنويعاتها - سواء تلك التي واجهت وعادت الثورات أو التي وقفت معها أو تلك التي وقفت على الحياد - حروباً مصيرية لمنح التقسيم ولصدّ الإرهاب).

بدأت الحدود السورية تتفكّلت، وتتدفق منها أعداد كبيرة من المسلحين الغرياء العقائديين المضللين منهم أو المرتزقة. تشكلت لهم قواعد تجمع وتدريب ودعم مالي ولوجستي داخلية وخارجية. وصار الآن ممكناً أن ينضم الأفراد القادمون بجنسياتهم المتعددة العائدة لأكثر من ثمانين دولة لمجموعات مسلحة أو مراكز تدريب لهم من دون أن يكون في هذه المجموعات أو داخل هذه المراكز سوري واحد، وصارت تطلق مصطلحات واسمة لهذه المجموعات كالمجموعة الشيشانية والتونسية والمجموعة المقاتلة الليبية وغيرها تمييزاً لها أن العنصر السوري فيها نادر أو غير موجود.

منذ فترة وجيزة أُلقت القوات العراقية القبض على شخصين فقط بتقنيا من مجموعة تعدادها 150 مقاتلاً أجنبياً كانوا في هجوم لداعش على الرضوانية، رُصد الرتل و ضرب من الجو. ذكر الناجي السعودي أنه عبّر من السعودية إلى الكويت ومنها إلى تركيا في طريق مالوف للمقاتلين الأجانب. المدرس السعودي كما زميله الشيشاني المقبوض عليه ذكرا أنهما وصلا الرقة، وخضعا لدورة تدريبية فقهية عسكرية مدتها ثلاثة أسابيع، كانت